

التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

الملخص التنفيذي

مارس 2019

يفتح التقرير مكوناته بالتطورات الاقتصادية المحلية بدءاً بتقرير الفقرة الرابعة لصندوق النقد الدولي، عن دولة الكويت. ويؤكد التقرير على دور تحسّن أسعار النفط في استعادة أهمية معدل النمو الحقيقي (1.7% عام 2018 مقارنة مع -3.5% عام 2017)، وكذلك وضع الحساب الجاري (تحسّن رصيد الحساب/ الناتج من 5.9% عام 2017 إلى 12.7% عام 2018). كما أن انكماش معدل نمو القطاع غير النفطي، عام 2017، قد تحوّل إلى وضع أفضل (2.5% عام 2018 مقارنة مع 2.1% عام 2017). ورغم تحسّن وضع المالية العامة، إلا أن الصندوق يؤكد على أهمية الحاجة للتمويل. وقدّر رصيد الموازنة "الإجمالي" (بعد استبعاد دخل الاستثمار، وحصّة الاحتياطي) بنحو (-5.2%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019/2018، بعد أن كانت (-17.5%) عام 2016/2015. مع تقييم إيجابي لملاءة القطاع المصرفي الذي وصلت نسبة كفاية رأس المال به حوالي (18%)، في سبتمبر 2018، ومع تحسّن واضح في نوعية الأصول، ونسب السيولة، وانخفاض نسبة القروض المتعثرة، وارتفاع في ربحية المصارف. بالإضافة إلى نمو الائتمان عام 2018، بعد اتجاه سابق للانخفاض. ليعكس ذلك نجاحاً للسياسة النقدية المحافظة على جذب المدخرات بالدينار الكويتي من خلال عدم الانعكاس الكامل لرفع سعر خصم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على أسعار الفائدة بالدولار محلياً، ورفع البنك المركزي لمعدل الـ "الريبو".

وفي مجال تحليل "الآفاق والمخاطر"، يعتقد الصندوق بأن آفاق النمو غير النفطي واعدة، وقد تصل إلى (3%) عام 2019، و(3.5%) عام 2020. مع استقرار لمعدل التضخم (عند 2.5%) خلال العامين المذكورين. مع استمرار ارتفاع نمو الائتمان مستقبلاً. وفي مجال آفاق المالية العامة، افترض الصندوق سعراً لبرميل النفط يساوي (61.5) دولار في السنة المرجعية 2020/2019، ينخفض تدريجياً في الأجل المتوسط ليصل إلى (60.6) دولار. وفي ظل فرضيات تشمل: البدء بفرض ضريبة القيمة المضافة عام 2022/2020، وبعض الترشيح للإنفاق العام، وزيادة طفيفة في

الرسوم الجمركية، وفرض رسوم على التبغ والمشروبات السكرية، في ظل هذه الفروض يعتقد الصندوق بتحسّن آفاق للرصيد غير النفطى/ الناتج المحلى الإجمالى (بعد استبعاد دخل الاستثمار)، بما يعادل (12.5%) بحلول عام 2025/2024. إلا أنه، ومن ناحية أخرى، سيتدهور الرصيد الإجمالى/ الناتج بحوالى (9%)، لنفس السنة، بسبب انخفاض الإيرادات النفطية، عن المستوى السائد عام 2018. ويحدد البيان مصدرين رئيسيين، ضمن الآفاق والمخاطر، وهما: الانخفاض المستدام لأسعار النفط، وتأخر إجراءات الإصلاح الاقتصادي (ويجرد التقرير، في الملحق II كافة مصادر المخاطر).

أما عند مناقشة للسياسات المقترحة (أورد التقرير في الملحق I تقييماً لمقترحاته في مجال السياسات عام 2017، ومدى درجة الأخذ بها وتنفيذها)، يصنّف هذه السياسات إلى خمسة محاور: الاستدامة المالية طويلة الأجل، وتعزيز السياسات، وحماية الاستقرار المالي، ودعم قيادة القطاع الخاص للنمو، والإحصاءات. ويناقش، ضمن كل محور، مقترحاته الخاصة بالسياسات.

ثم ينتقل، أخيراً، إلى تقييم بعثة الصندوق. ويلخص هذا التقييم من خلال، أولاً، استمرار المخاطر المرتبطة بعدم التأكد الخاص بأسعار النفط. ثانياً، الحاجة لتقليل الاعتماد على النفط وبناء قطاع قادر على استيعاب العمالة. ثالثاً، أهمية الوصول لإجماع حول حزمة الإصلاح. رابعاً، إصلاح المالية العامة وبشكل يضمن تحقيق المدخرات الملائمة للأجيال القادمة. خامساً، أهمية الميزانية متوسطة الأجل. سادساً، تحقيق المزيد من الحوكمة المالية. سابعاً، المزيد من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية. تاسعاً، استمرار ملائمة سياسة سعر الصرف للظروف الاقتصادية الحالية. عاشراً، أهمية استمرار تكيف القطاع المالي المصرفي تحت قيادة بنك الكويت المركزي. الحادي عشر، اعتماد تطور القطاع الخاص ونموه على التحسّن في مناخ الاستثمار. وأخيراً، يقترح الصندوق أن تتم مشاورات المادة الرابعة ضمن دورة أمدها سنة.

ثم تهتم التطورات الاقتصادية المحلية بتطور أسعار صرف الدينار الكويتي مقابل أهم ثلاث عملات. حيث أظهر سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي، خلال شهر مارس ارتفاعاً بنسبة

(0.24%)، ومقابل اليورو انخفاضاً بنسبة (1.0%)، ومقابل الإسترليني انخفاضاً بنسبة (0.99%).

أما عن عينة المؤشرات النقدية الواردة في التقرير، ففيما عدا العرض النقدي، وودائع القطاع الخاص بالمصارف المحلية، بالعملة المحلية، وبالعملة الأجنبية أيضاً التي شهدت نمواً موجباً، فقد شهدت التسهيلات الائتمانية نمواً سالباً. في حين استمر نمو سندات البنك المركزي مستقراً، وكذلك أسعار الفائدة على الودائع للأجل من شهر إلى سنة. مع ارتفاع بسيط في إجمالي موجودات بنك الكويت المركزي.

أما عن تطورات المؤشرات الثلاث لسوق الأوراق المالية، فقد شهدت جميعها ارتفاعاً، خلال شهر مارس 2019، بالمقارنة مع الشهر السابق. الأمر الذي يعكس القوى الشرائية وكذلك حالة التجميع التي تركزت على عدد من الأسهم القيادية والتشغيلية. مع تركيز الأداء القطاعي، كماً، وقيمةً، وعدد صفقات في القطاع المصرفي، والعقار، والصناعة، والخدمات المالية، والاتصالات.

ومن ضمن التطورات الاقتصادية المحلية اتجاه معدل التضخم، خلال شهر فبراير 2019. حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بنسبة (0.09%) على أساس شهري بالمقارنة مع شهر يناير السابق. وارتفع بنسبة (0.62%) على أساس سنوي بالمقارنة مع فبراير 2018. وبلغ أكبر ارتفاع، على مستوى شهري، في الاتصالات، ثم الترفيه والثقافة (مع انخفاض في الأغذية والمشروبات). أما على المستوى السنوي فقد شهدت كافة المجموعات ارتفاعاً متفاوتاً (معدداً خدمات السكن، والمطاعم، والفنادق، والسلع والخدمات المتنوعة).

وفيما يتعلق بالتطورات النفطية، وصل سعر برميل النفط الكويتي المصدر، شهر مارس 2019، إلى (66.68) دولار/ برميل، مرتفعاً بنسبة (4.3%) عن الشهر السابق. أما على مستوى الإنتاج النفطي فقد وصل إلى (2.713) مليون برميل/ يوم، وبانخفاض (0.22%) عن الشهر السابق، بسبب اتفاق أوبك لخفض الإنتاج. كما انخفض عدد الحفارات، على مستوى العالم، بنحو (92)

حقارة، وعلى مستوى أوبك ارتفع بنحو (3) حقارة. وتركز أكبر عدد من الحقارات الجديدة في نيجيريا، وليبيا، وانخفاض في حالة فنزويلا، والكويت، والإمارات، والإكوادور، والسعودية، ضمن دول أوبك. كما أشارت التطورات النفطية إلى آخر التعديلات الخاصة بمعدلات النمو الاقتصادي العالمي لعام 2019، وكذلك 2018، والتوقعات الخاصة بالطلب العالمي على النفط، وكذلك العرض العالمي.

بعد ذلك انتقل التقرير للتطورات الاقتصادية الخليجية. وهنا تمت الإشارة لآخر تقريرين صادرين من صندوق النقد الدولي حول المادة الرابعة لكل من مملكة البحرين، وسلطنة عُمان. وأشار تقرير البحرين إلى ضعف الأداء الاقتصادي خلال عام 2018. مع إشارة لدور بلدان مجلس التعاون في إنعاش قطاع التشييد، والاقتصاد البحريني عموماً. مع ارتفاع لنسبة الدين العام/ الناتج لتصل إلى (93%)، مع اتساع عجز الحساب الجاري ليصل إلى (5.8%) من الناتج، واستمرار انخفاض الاحتياطي. ويتوقع الصندوق استمرار معدل نمو عام 2018 (1.8%) خلال العام الجاري، 2019. ويشير إلى مساهمة "برنامج التوازن المالي" في وضع إطار عام لوقف التدهور الاحتياطي الوقائية المالية، وتحسين وضع المالية العامة (من خلال توقع خفض العجز)، مع استمرار ارتفاع نسبة الدين العام/ الناتج.

أما عن التقرير الخاص بسلطنة عُمان فيشير إلى حدوث انتعاش تدريجي بالسلطنة، من خلال ارتفاع معدل النمو الحقيقي غير النفطي ليصل إلى (1.5%) عام 2018 بعد أن كان (0.5%) عام 2017، ويتوقع استمرار ارتفاع هذا النمو ليصل إلى (4%). كما شهد عجز الموازنة انخفاضاً من (13.9%) كنسبة من الناتج عام 2017، إلى (9%) عام 2018. ويؤكد الصندوق على أهمية استمرار جهود الإصلاح، وضبط الإنفاق، وتنمية الإيرادات غير النفطية، مع الدور الإيجابي المحتمل لـ "رؤية عمان 2040".

وأخيراً يتناول التقرير التطورات الاقتصادية العالمية ممثلة في آخر تطورات أهم المؤشرات الاقتصادية الإجمالية للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي

للولايات المتحدة، في الربع الرابع من عام 2018، ليصل إلى (2.2%)، مقارنة مع (3.2%) في الربع الثالث، مع أهمية خاصة لدور الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والاستثمار الثابت غير السكني، وانخفاض الواردات. مع ارتفاع معدل التضخم، خلال شهر مارس 2019، بحوالي (0.4%)، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة. في حين وصل معدل البطالة، بالقطاعات الحضرية، خلال شهر مارس، إلى (3.8%)، وتركز المعدل بين فئة المراهقين، ثم السود. مع تركيز البطالة في فترة أقل من خمسة أسابيع.

أما على مستوى الاتحاد الأوروبي، فقد تجاوز فائض الحساب الجاري في الربع الرابع من 2018، نظيره في الربع الثالث السابق، إلا أنه يقل عن الفائض المحقق قبل سنة، أي الربع الرابع 2017. مع ارتفاع في فائض الحساب السلعي، وكذلك الحساب الأساسي. في حين انخفض فائض الحساب الخدمي، وارتفع عجز الحساب الثانوي، وكذلك حساب رأس المال.

أما معدل التضخم، لشهر مارس، فقد شهد انخفاضاً عن شهر فبراير (1.4% و 1.5%)، تباعاً. وتركز مصادر ارتفاع الأسعار في الطاقة، ثم الأغذية والكحول والتبغ. ووصل معدل البطالة، المعدل موسمياً، في منطقة اليورو، خلال شهر فبراير 2019، إلى (7.8%)، والذي يعتبر مستقراً بالمقارنة مع الشهر السابق. مع وصول هذا المعدل في المجموعة الأوروبية إلى (6.5%)، والذي يعتبر مستقراً، أيضاً، بالمقارنة مع الشهر السابق.